

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٤٩٧
بتاريخ:	٢٠٠٩/١٠/٢٠

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم: ٨٦ / ٦ / ١٦٤٥

السيد المهندس / وزير التجارة والصناعة

تحية طيبة وبعد،،،

اطلعنا على كتابكم رقم ٩٩٩٤ المؤرخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ بشأن طلب الرأي عما إذا كانت المبالغ المستحق صرفها للعاملين بقطاع التمثيل التجارى بوزارة التجارة والصناعة من متجمد العلاوات الخاصة عن فترة عملهم بالخارج سيتم صرفها لهم وفقاً لسعر صرف العملة الأجنبية المحدد وقت استحقاق هذه المبالغ أم طبقاً للسعر المحدد وقت صرفها .

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن بعض العاملين بقطاع التمثيل التجارى بوزارة الصناعة تقدموا إلى لجنة التوفيق فى بعض المنازعات فى الوزارة للمطالبة بأحقيتهم فى صرف متجمد العلاوات الخاصة المستحق لهم خلال فترة عملهم بالخارج وفقاً لسعر صرف العملة الأجنبية المحدد وقت صرف هذا المتجمد ، وليس طبقاً للسعر المحدد وقت استحقاق هذه العلاوات، فقامت الوزارة باستطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة التى أحالت الموضوع الى اللجنة الثالثة لقسم الفتوى التى انتهت بفتواها الصادرة بجلسة ٢٠٠٨/٣/٥ إلى أحقية هؤلاء العاملين فى صرف متجمد العلاوات طبقاً لسعر الصرف المحدد وقت صرفها لهم . إلا أنه لما كان هناك رأى آخر تبنته محكمة القضاء الإدارى فى بعض أحكامها ذهب إلى أن هذه



المبالغ يتم صرفها طبقاً لسعر الصرف المحدد وقت استحقاقها، فقد طلبتم الرأي بشأن حسم هذا الموضوع برأى قاطع من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣ من سبتمبر سنة ٢٠٠٩م الموافق ٤ من شوال سنة ١٤٣٠هـ، فتيبين لها من الأوراق المرفقة بطلب الرأي أن بعض العاملين بقطاع التمثيل التجاري بوزارة التجارة والصناعة أقاموا دعاوى قضائية بشأن ذات الموضوع محل طلب الرأي المائل وذلك أمام محكمة القضاء الإداري، وأنه تم الفصل في بعضها، وما زال البعض الآخر منها متداولاً أمامها وأمام المحكمة الإدارية العليا على نحو يغدو معه من غير الملائم إبداء الرأي في هذا الموضوع لوجود نزاعات قضائية لازالت متداولة بشأنه أمام القضاء.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلي عدم ملاءمة إبداء الرأي في الموضوع لوجود منازعات قضائية لازالت متداولة بشأنه أمام القضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تحريراً في: ٢٠٠٩/١٠/٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/

محمد عبد الغني حسن

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



مرفق //
محمود //